الفصل الثاني

المستر سميث يذهب إلى واشنطن: أمريكا بوصفها فكرة الديمقراطية والأمة

يتولى فلم طبول على امتداد الموهوك عرض أسطورة تخوم البرية وينتهي بوصول العَلَم، رمز الأمة التي هي أمريكا. والأمة هي الوعاء المصمم لإيصال الشعب الذي شكَّلَتْه تجربة التخوم إلى مصيره المقَدَّر. وكذلك فإن الأمة موضوع أسطورة مشحونة بخطابها الخاص، بطقوسها وبوجودها الرمزي في الحياة الأمريكية، متكررة الأداء للتسلية بوقار ورهبة. ففي 1939، في العام نفسه الذي شهد انطلاق الزوجين مارتن في فلم جون فورد لاقتحام البراري الموحشة لتجديد حياتهما، كان جمهور السينما يستمتع أيضاً بفلم السيد سميث يذهب إلى واشنطن، إحدى حكايات أمريكا بوصفها فكرة الأمة، الناموس الرابع للمثيولوجيا الأمريكية.

في فلم فرانك كابرا، يلخص البطل جفرسون سميث الشخصية التي أنتجتها التخوم الأمريكية: شخصية مثالية. يأتي جف سميث من إحدى الولايات الغربية المغفلة. يعكف على تثقيف أعضاء منظمة المقتحمين الشباب بشأن البيئة الطبيعية والمُثُل الأمريكية في الصحيفة التي يصدرها باسم مادة الشباب. ثمة اقتراح حصيف: في شبابها كان وجود الأمة على التخوم؛ وامتلاك تجربة التخوم الآن ضرورية بالنسبة إلى الأمريكيين الشباب للارتباط بتاريخهم وقيمه. إنها فكرة روزفلتية خالصة ـ عائدة إلى تيودور روزفلت ـ تم استحضارها والتذكير بها في حقبة فرانكلن دي. روزفلت. فانتخاب سميث لإكمال فترة عضو مجلس

شيوخ توفي فجأة يُفرض على حاكم الولاية من قبل أبنائه الأذكياء سياسياً: "إنه الأمريكي الأروع لدينا الآن"؛ "إنه البطل الأعظم الذي سبق له أن كان لدينا حتى الآن. إنه موضوع جميع العناوين". وكما يشير الأبناء فإن جفرسون سميث ليس بطلاً بنظر 50000 من الأبناء، ولكل منهم أبوان يقترعان وحسب، بل هو بطل شعبي أيضاً بعد قيامه وحيداً بإطفاء إحدى حرائق الغابة. يذهب عضو مجلس الشيوخ سميث إلى واشنطن مسكوناً بقدر مفرط من الرهبة من سلطان معناها، وهي المتجذرة في التاريخ: "وطنيٌّ شاب، يروي قصة لنكولن وجفرسون، طليقاً في عاصمة أمتنا". وهذا البطل سيقوم في الفلم بإنقاذ الأمة عبر ممارسة معناها وقيمها. إلا أن جفرسون سميث يبقى، في شخصيته ما هو أكثر من ذلك. إنه البطل الذي يزاوج بين حلقتي أمريكا الأسطوريتين، حلقة تخوم البرية الموحشة من ناحية وحلقة الأمة من ناحية ثانية، لتسليط الضوء على مدى تلاحمهما، ووحدتهما غير القابلة للفصل.

يبقى وصول جفرسون سميث إلى واشنطن أحد المشاهد الشهيرة في السينما. يصرخ واقفاً في بهو محطة القطار حين يلمح قبة مبنى الكابيتول (البرلمان) للمرة الأولى: "انظروا! انظروا! إنها هناك!" وسيعود الفلم إلى صورة قبة الكابيتول عدداً من المرات يعرضها مضاءة، مع تأكيد الإشارة الرمزية: تلة الكابيتول ـ المدينة فوق تلة، منارة الأمم. مسحوراً بمرأى الكابيتول، ينطلق سميث ليلتحق بجولة حافلة مع سياح آخرين. هذه الوسيلة السينمائية الخالصة توفر الأداة المناسبة لمنتجة سلسلة من الصور والألحان الموسيقية المكررة لتاريخ أمريكا تفسيراً لمعنى الأمة. على وقع استعصاءات "يانكي دودل داندي" نبدأ بخاتمة مؤلفة من

عبارتي "عدالة متكافئة" منقوشة على مبنى المحكمة العليا؛ بعدها البيت الأبيض. معالم شارعي الدستور وبنسلفانيا تشير إلى الطريق المفضية إلى مبنى الكابيتول. ولدى تجواله في بهو الروتندا ذات القبة العالية يجد جفرسون سميث نفسه وجهاً لوجه مع تمثال توماس جفرسون عند تحول الموسيقا إلى لحن "بلدي، إنه أنت" (أرض الحرية العذبة، بكلمات شاعرها الغنائي، القس صامويل إف. سميث). ثمة جَرَسٌ عملاق يقرع وكلمة ?حرية ?منقوشة على قاعدته ينوس بإصرار وإيقاع حتى القفلة الكاملة. يصل سميث إلى المحراب الذي يحفظ فيه إعلان الاستقلال والدستور. صور لوحة ترمبل لتوقيع إعلان الاستقلال، لوحة برونزية للإعلان، جون هانكوك مذيلاً اللوحة بتوقيعه، تمثال جون آدمز؛ مشعل الحرية مرفوعاً، تمثال ألكسندر هاملتون؛ عبارات "حياة"، "حرية" و"التماس السعادة" المكتوبة بخط اليد، مثبتة جميعاً على جَرَس الحرية المستمر في القرع. وبعد ذلك ينطلق السيناتور سميث إلى نصب واشنطن التذكاري. ثمة تمثال نصفي لجورج واشنطن يظلل تمثالاً للنسر الأقرع ونحن نصغي إلى لحن "الراية المرقطة بالنجوم" ويظهر العلم مرفرفاً فوق النسر. تركز الكاميرا على نجوم العلم المرفرف، تنتقل الموسيقا إلى لحن "حين يعود جوني ماشياً إلى الوطن" فيما نرى كتلتي جيشي الوحدة والاتحاد في الحرب الأهلية محفورتين في تمثال. يخلي ذلك مكانه لنُصب شهداء "1919 1917-" التذكاري يليه ضريح للجندي المجهول في مقبرة آرلنغتون القومية مصحوباً بالعامود الأخيرة. تمر الكاميرا على صفوف متعاقبة من القبور. أخيراً يبادر جفرسون، باحترام إلى تسلق درجات نُصب لنكولن التذكاري على وقع لحن "وادي النهر الأحمر" (رد ريفر فالِي) العَذْب. يتم تسليط الأضواء عبر زوايا الكاميرا

على الأبعاد العملاقة للنُّصب؛ على مدى صغار الفرد الوحيد أمام جبروت التاريخ. تتوقف الكاميرا عند كلمات: "في الهيكل كما في قلوب الشعب الذي أنقذ الوحدة من أجله محفوظةٌ ذكرى أبراهام لنكولن إلى الأبد"، قبل التركز على تمثال لنكولن الجالس. تصدح الموسيقا بلحن "نشيد معركة الجمهورية" الذي يندمج بلحن "الراية المرقطة بالنجوم "قبل الرجوع إلى لحن "وادي النهر الأحمر" فيما يتابع سميث استعراض الجدران المزينة بمقتطفات من خطب لنكولن. تتوقف الكاميرا عند خطاب توليه لفترة رئاسته الثانية ـ ?دونما حقد على أحد ... "قبل أن يقودنا سميث إلى أشهر خُطَب لنكولن البلاغية، إلى خطاب غتيسبورغ. يقف بجانب صبي يتلو الخطاب على مسامع جده: "الذي قدموا من أجله الحد الأقصى من تضحيتهم ـ نعلن هنا عن قناعتنا الراسخة..."؛ ثم نرى زنجياً عجوزاً يدخل ويرفع قبعته احتراماً أمام تمثال السيد لنكولن فيما الصبي يتابع القراءة: "بأن هؤلاء الشهداء لم يموتوا عبثاً، وعن تصميمنا الأكيد على أن هذه الأمة التي يظللها الرب ستشهد ميلاداً جديداً..."؛ يتلعثم الصبي بالكلمة فيُسعفه الجد بلكنة أجنبية قوية لافظاً عبارة "الحرية"، تتركز عدسة الكاميرا على تحديق عين الجد الضبابية ثم تنتقل إلى وجه العجوز الزنجي. وبعد ذلك يعود انتباهنا إلى وجه لنكولن فيما الصبي يقرأ: "وحكم الشعب هذا الذي هو من الشعب وإليه لن يزول عن الأرض". أخيراً تتعاظم الموسيقا، صورة لنكولن تتداخل ثانية مع صورة الجَرَس وكلمة "حرية" تملأ الشاشة قبل انطفاءة ظلام. عبر ما لا يزيد على ثلاث دقائق من السحر السينمائي أكملنا الدوران حول الحلقة الأسطورية العظيمة التي شُكلت من مادة التاريخ بوصفها خطاب الأمة التي هي أمريكا وبُعْدَها الرمزي.

ترسخت القصة الأسطورية لـ "الوحدة المثالية"، كما يقول الدستور، بفضل صانعيها. ثمة مندوب من بنسلفانيا في المؤتمر الدستوري وهو أحد كبار مهندسي الدستور يدعى جيمس ولسن، قام، متحدثاً في السادس من تشرين الأول/أكتوبر 1787، بكيل المديح للحكومة الجديدة التي كان المؤتمر قد أبدعها بوصفها أفضل "ما أمكن توفيره للعالم[1]". وكما يلاحظ روبرت يَنْسَن فإن ما بدأه وِلْسُنْ هذا لم يتوقف قط:

يتمثل أحد متطلبات أن يكون المرء سياسياً أمريكياً ينتمي إلى التيار الرئيسي، جمهورياً كان أم ديمقراطياً، بالاستعداد الدائم لتكرار تأكيد مقولة أن الولايات المتحدة هي "الأمة الأعظم على الأرض، "بل وربما حتى" أعظم الأمم في التاريخ". ففي إحدى جلسات الاستماع إلى لجنة برلمانية مختارة حول أمن الوطن في الحادي عشر من تموز/يوليو 2002، قام العضو الجمهوري التكساسي ديك آرمي بوصف الولايات المتحدة على أنها "الأمة الأعظم والأكثر حرية التي سبق للعالم أن عرفها". أما الديمقراطية الكاليفورنية نانسي بيلوسي فقد أعلنت أن أمريكا هي "البلد الأعظم الذي سبق له أن وُجد على وجه الأرض[2]".

و"أعظم الأمم على الأرض" هذه متوفرة على أعظم الدساتير على الكوكب. ففي استطلاع للرأي جرى في 1999 تبين أن 85 بالمئة ممن سئلوا مقتنعون بأن الدستور هو السبب الرئيسي الكامن وراء ?نجاح أمريكا خلال القرن الماضي[3]".

إلا أن توليفة (مونتاج) كابرا تفعل ما هو أكثر من تكرار التقليد - إنها تنقل بدقة احترام التاريخ والأبطال الذي يضفي على الأمة التي أسسوها قداسة مسيحانية (دينية، مهدوية). أو نحن بصدد وضع شبيه بما يصفه المؤرخ مايكل شدسون على النحو التالي: "ثمة كانت منذ أيام

الآباء المؤسسين هالةُ قداسة تلفّ الدستور، جليَّة في لغة خطابات الأعياد السياسية". وخلال سني ما بين الحربين العالميتين، حين كان كابرا عاكفاً على إخراج أنجح أفلامه، "وقع " الدستور" في شِباكِ نوع من التأليه الديني"[4]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد. فالثقة بتصور أصيل، نقيّ ومثالي للدستور تبقى "موضوع إيمان في ديانة أمريكا الأهلية"، يقول دانييل لازار[5]. ويمكن للمقدس أن يتجاوز حتى ما هو أبعد من ذلك. فرئيس مجلس النواب السابق نيوت غنغريتش قد أوضح أن "أمتنا"، بنظر عدد كبير من الأمريكيين، "هي من تأسيس خالقنا"[6]، في بلاغ تأليه وتمجيد يجري فيه قلب الأمة كدين أهلي إلى أيقونة دينية خالصة وبسيطة.

ثمة، إذن، في صُلْب أمريكا كأمة، نص مقدس، ألا وهو الدستور الذي حدد إطار نظام الحكم. غير أن غاية فلم السيد سميث يذهب إلى واشنطن القصوى هي استكشاف إحدى المفارقات الأساسية. فقصة الفلم يجاور بين المثال المقدس والواقع الكئيب لما يحدث فعلاً في عاصمة الأمة، واقع أسلوب العمل الفعلي "لأفضل أنماط الحكم التي حصل عليها العالم". لابد لجفرسون سميث من أن يكون بطلاً لأن السياسة رهينة بأيدي مراكز القوى؛ وحركة آلة السياسة ليست بالشعب، من قبله وفي سبيل خدمة مصالحه، بل هي تحت وصاية زعماء متمولين يملكون الساسة ويديرونهم. فحيث يريد جف سميث إنشاء معسكر شباب لتعليم أبناء المدينة جملةَ المثل الأمريكية في برية نقية ونظيفة، يكون زعيم ولايته السياسي، تيلور، راغباً في إنفاق أموال الحكومة على بناء سد غير ضروري فوق نفس قطعة الأرض التي دأب على شرائها بموجب توكيلات لغرض البيع بربح. تتجلى ذروة الفلم العليا في مغامرة التحدي

التي يُقّدم عليها سميث: "إنها الميزة الأمريكية المتمثلة بحرية الكلام بأكثر أشكالها إثارة مسرحية... يتألف معشر الدبلوماسيين من المندوبين الذين يمثلون قوتين دكتاتوريتين. جاؤوا إلى هنا ليروا ما لا يستطيعون رؤيته في مناطقهم الأصلية. الديمقراطية قيد التطبيق والعمل". سيظل سميث مواصلاً الكلام إلى أن يسقط إنكار الاتهام الزائف بأنه هو، لا الزعيم تيلور، مالك الأرض موضوع الخلاف. ولكن إيصال رسالته إلى الشعب فيما وراء جدران المجلس، كما تتم إعادة خلقه بأمانه في مسار الفلم، يتعرض للعرقلة. فتيلور يتحكم بوسائل الإعلام المحلية، وعملاؤه المأجورون يوظفون تكتيكات الذراع القوية لمنع حتى جريدة مادة الشباب من قول الحقيقة ـ "يتعرض الأبناء للأذى في طول الولاية وعرضها"ـ والشرطة تستخدم خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين المؤيدين لسميث. حتى حين يتمخض هذا التلاعب بالرأي العام أكياساً ملأى بالإدانة لسميث، فإن الأخير يأبى الاستسلام لأنه يناضل في سبيل "قضية خاسرة" نبيلة، إحدى أطروحات الفلم الملحاحة. يقول سميث إن على مجلس الشيوخ أن ينظر بعيني السيدة ليبرتي (تمثال الحرية) الواقف فوق قبة الكابيتول، ليرى "ما اجترحه الإنسان لنفسه بعد قرون من القتال... حتى يتمكن من الوقوف على قدميه حراً وكريماً، مثلما خُلق بصرف النظر عن عرقه، لونه، أو مهنته... فالمبادئ العظيمة لا تضيع بعد أن ترى النور. إنها هنا في متناول اليد". إن قرار الفلم ينتمي إلى السيناتور المخضرم، بين Paine الذي ظل على الدوام منفذاً أوامر تيلور، طارحاً تشريع السد رغم معرفته بأنه غير قانوني، ليبقى "عضواً في مجلس الشيوخ ويخدم الشعب بألف طريقة شريفة وطريقة". ونتيجة لذلك فإن الولاية تتمتع بالحد الأدنى من معدلات البطالة والحد الأعلى

من المنح الاتحادية. "ولكن، حسناً، كان عليّ أن أدخل في مساومات... لا تستطيع الاعتماد على تصويت الشعب. وهو لا يصوت إلا بنسبة خمسين بالمئة على أي حال. تلك هي الطريقة التي شيدت بها الإمبراطوريات منذ الأزل". مسحوقاً بعار إدانة بطل القضية الخاسرة له يبادر بين Paine أولاً إلى محاولة الانتحار ثم يقتحم مجلس الشيوخ ليصرخ معلناً أن سميث كان يقول الحقيقة من البداية.

ثمة فيض من الجدل بين النقاد السينمائيين حول نزعات كابرا التفاؤلية، الفردية، الشعبوية والتبجيلية لمفارقة إعطاء القائد العظيم حق تقرير ما يشكل تحديداً الفلسفة السياسية مغلَّفة بحساسيته. إلا أن مثل هذا الجدل يبقى خارج الموضوع إلى حد كبير. فمحور السيد سميث يذهب إلى واشنطن يبقى متمثلاً بالراهنية الدائمة لتجاور مثال مؤله بشباك الحماسة الدينية من جهة والواقع المشؤوم الذي يجلبه معه من جهة ثانية. ومناقشة طبيعة الفلسفة السياسية التي يمكنها، يتعين عليها أو ينبغي لها إحياء المفهوم النقي والأصيل تشي بأن المشكلة كامنة في طبيعة البشر، وتغفل عن مسألة أكثر عمقاً ـ مسألة ما إذا كانت البيانات، الوثائق، المؤسسات والعمليات المعتمدة في لحظة تاريخية معينة جديرة حقاً بأن تدّعي أنها التعبيرات النهائية عن تلك المُثُل. تلك، بالتحديد، هي مشكلة أمريكا كأمة. يُخْرِج كابرا أفلاماً مؤيدة للنزعة القومية الأمريكية، الدين الأهلي القائم على الإيمان بالدستور. غير أن هذا الموضوع ليس إلا مثالاً آخر لتحول التاريخ إلى كذبة، تنويعة أخرى على مقولة جون فورد: "حين تغدو الأسطورة واقعاً، اطبعْ الأسطورة!".

يتمثل جوهر الإيمان الدستوري الأمريكي بالإجماع على أن مُثُل أمريكا شديدة الوضوح والرسوخ إلى درجة أنها ليست بحاجة إلى أي

معاينة نقدية على الإطلاق. "الحرية رصيد موروث مع الولادة ومؤكد أنها دائمة دوام الحياة"[7]. أو كما يرى لي غرينوود: "فخور أنا بأن أكون أمريكياً حيث أعرف، على الأقل، أنني حر"[8]. إن أَسْطَرة الدستور تعني أن المثال والواقع يمكنهما أن يبقيا أبدياً متناقضين وألا يصبحا قط موضوع نقاش مشروع. فالناس يكونون، في نموذج كابرا، على خطأ دائماً، في حين يكون النظام مثالياً. يقول أستاذ شرف مادة العلوم السياسية في جامعة ييل، روبرت إيه. دال:

يبقى النقاش العام الذي يخترق إلى ما بعد الدستور بوصفه أيقونة قومية شبه معدوم. حتى حين يتم نوع من التحليل المعمق ـ بين الباحثين الدستوريين في كليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية والتاريخ في المقام الأول ـ فإن الدستور بمجمله قلما يُعرض على محك المعايير الديمقراطية في بلدان ديمقراطية متقدمة أخرى.[9]

أو حتى حين يكون وارداً، كما في كتاب مدرسي مفيد مثل أمريكا غير العادية تأليف جون دبليو. كنغدون، فإن الديانة الأهلية المعتمدة لا يتم استكشافها إلا لتسويغ الاعتقاد العام الذي يعزوه كنغدون إلى طلابه، الذي يقوم على أن "1- الولايات المتحدة هي القاعدة و2- الولايات المتحدة هي الفضلى.[10] وهو يرى أن الاستثنائية الأمريكية هِبَةُ الدستور. فالديباجة التي رسخها في البداية الآباء المؤسسون هي التي أنجبت جملة المكاسب المعنوية والمادية التي تؤلف الأمة.

غير أن هناك طريقة أخرى للتفكير بالدستور وتناوله:

ما الذي يجبرنا على الشعور بضرورة الالتزام اليوم بوثيقة أنتجتها قبل قرنين من الزمن مجموعة مؤلَّفة من خمسة وخمسين شخصاً فانياً، وقعها فعلاً تسعة وثلاثون

فقط، كان عدد لا يُستهان به منهم، من مالكي العبيد، لم يجر تبنيها إلا من قبل ثلاث عشرة ولاية بأصوات ما يقل عن ألفي شخص ماتوا جميعاً منذ زمن طويل وباتوا منسيين بأكثريتهم؟[11]

خصوصاً إذا تمخض عن نظام حكم قائم لا على نظرية سياسية متماسكة موحدة بل على ضرورات المساومات السياسية المعاصرة، ومتميز بكونه "الأكثر غموضاً، تعقيداً، تشويشاً وصعوبة على الفهم مما في أي بلد ديمقراطي متقدم"[12]. من الواضح أن هذه هرطقة بنظر الدين الأهلي. فالأمريكيون جميعاً يعلمون، لأن هذا هو ما جرى تلقينهم، أن الدستور كان من صنع أناس حكماء وصادقين عاينوا جميع أنظمة الحكم التي سبقت. وما لبثت معاينتهم المتأنية أن تمخضت عن نظام قائم على إدارة محدودة عبر وسيلة فَصْل السلطات وتوزيعها على فروع متكافئة ـ تشريعي، تنفيذي وقضائي ـ منتخبة أو معينة لفترات زمنية مختلفة لتضطلع بدور القيود والضوابط بعضها بالنسبة إلى بعضها الآخر وصولاً إلى ضمان حقوق المواطن وحرياته الأساسية. إلا أن المؤرخ غاري وِلْز يرى أن جملة الأدلة التاريخية والدستورية المستخدمة باطراد لتسويغ هذه النظرة "زائفة إلى حد كبير". ما من واحدة من العبارات المستخدمة لوصف الدستور واردة فعلاً في الوثيقة الأصلية غير المعدَّلة.[13] ومن غير المستغرب أنها "إحدى عمليات الأسْطَرة الأنجح في التاريخ كله لأحد السياقات التاريخية الكبرى"[14].

يجادل دال أن هناك عدداً من المشكلات الكامنة في صلب الدستور. جديرٌ استكشافها للبصيرة التي توفرها بشأن الأحجية التي تمثلها فكرة الديمقراطية لدى أمريكا. صحيح أن إعلان الاستقلال في

1776 أوضح باعتزاز أن "الجميع خلقوا متساوين". ولكن الدستور المكتوب في 1787 لا يتضمن ذلك المبدأ تحديداً. وهو لا يكتفي بتحمل العبودية، بل يطالب بإعادة العبيد الذين يلوذون بولايات حرة إلى أسيادهم الذين يبقون ملكاً لهم ـ ذات النقطة التي اعتمدتها المحكمة العليا بأكثرية 7 مقابل 2 في قضية درد سكوت عام 1857 حين أقرت أن "حق امتلاك أي عبد مؤكد بوضوح وصراحة في الدستور".[15] ووفقاً للحساب المنصوص عليه في الدستور فإن العبد يوازي ثلاثة أخماس الشخص الأبيض في أمر تخصيص مقاعد مجلس النواب للجنوبيين البيض. لقد تطلب وضع حد للعبودية خوض أكثر الحروب دموية في التاريخ الأمريكي. فمجموع العدد الإجمالي لضحايا القتال والأسباب الأخرى ذات العلاقة بالحرب الأهلية بلغ 558.052، في حين أن الرقم الموازي بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية هو 407.316. كانت الحرب الحل الضروري لأن الدستور لم يوفر وسيلة تمكِّن الكونغرس من إلغاء العبودية.

لم يضمن الدستور أي ديمقراطية شعبية، مع بقاء السبب الأوضح متمثلاً بعدم ضمان حق التصويت. فالمواصفات المؤهِّلة للتصويت مسائل متروكة للولايات. وقد جرى تأكيد هذا المبدأ مرة أخرى من قبل أكثرية أعضاء المحكمة العليا في قضية بوش مقابل آل غور سنة 2000، حين أعلنت أن ناخبين ليسوا متمتعين بحق انتخاب أساسي. وإلغاء العبودية، مثلاً، لم يفض آلياً إلى تحرير الأمريكيين من ذوي الأصول الأفريقية وتمكينهم من امتلاك حق الانتخاب. والولايات الجنوبية اهتدت إلى العديد من الألاعيب والحيل لمنع حصول مثل هذا الأمر عن طريق حصر حق التصويت، مثلاً، بأولئك الذين كان أجدادهم ناخبين. فـ"قوانين جيم

كراو"، كما تُعرف حزمة هذه المكائد المختلفة، لم يُطح بها تماماً إلى حين صدور قانون الحقوق المدنية لعام 1964، غير أن قدرة الولاية على التحكم مازالت، كما بنيت انتخابات عام 2000، قادرة على إعادة هيكلة نوايا جيم كراو. ثمة عدد كبير من الولايات التي تحرم أي شخص محكوم جنائياً من حق الانتخاب، حتى بعد قضاء مدة الحكم. أفضت حملة فلوريدا لتطهير سجلها الانتخابي قبل انتخابات 2000 إلى حرمان واسع النطاق من حق الانتخاب أعداد من الأبرياء غير المحكومين جنباً إلى جنب مع أولئك الذين كانوا قد أدينوا. يُزعم أن إخفاقاً قد حصل في التأكد بشكل سليم من هوية أولئك الذين شُطبوا من القوائم الفلوريدية حين جرت مقارنة الأسماء بقوائم المحكومين في ولايات أخرى. إن مقارنات تقريبية بين الأسماء في بعض الحالات كانت كافية، في حين أفضت أخطاء بسيطة في حالات أخرى إلى شطب أشخاص لم يسبق لهم أن دينوا بأي شيء. ونظراً لأن أمريكا تصر على عزل نسبة مئوية كبيرة من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية، فإن النتيجة تمثلت بحرمان عدد غير مناسب من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية من فرصة الانتخاب وفقاً للقانون من ناحية وجراء "الأخطاء" الإدارية الناجمة عن الإهمال من ناحية أخرى. ولعل ما يثير قدراً أكبر من الاهتمام، هو أن الكلام الإعلامي عن هذا الجانب من الكارثة الفلوردية جرى أولاً في بريطانيا ـ حيث قام برنامج نيوزنايت في تلفزيون البي. بي. سي. بإطلاق القصة ـ قبل الإتيان على ذكرها في أمريكا، كما لم تشكل قضية رئيسية من موضوع فلوريدا. صحيح أن العالم كله كان، في ذلك الوقت، مشدوداً إلى وضع الأقصوصات ـ حوادث الشنق، الغمز أو الحمل ـ ولكن هذا لا يقوم إلا بتسليط الضوء على مدى هشاشة أكثر الحقوق

الديمقراطية أساسية: مدى قدرة المرء على الإدلاء بصوته إذا كان متمتعاً بمثل هذا الصوت. تبقى الثقة الأمريكية بكمال حرياتهم الديمقراطية عظيمة الوفرة إلى درجة لا تكون معها أساليب التصويت الفعلي مثار أي قدر من القلق. ليس ثمة أي نظام موحد للتصويت عبر البلاد. وتمويل الحكومة لنفقات الإجراءات الانتخابية متوقف كلياً على ما يُطبق في الولاية. أما الرغبة في حلول تكنولوجيا عالية لهاجس فكتوري ملغز بقصاصات ورقية مثقوبة فتبدو ميالة إلى التمخض عن تصويت إلكتروني من طراز إيه. تي. إم. (ATM) لا يخلف ذيولاً ورقية توفر إمكانية المعاينة بحثاً عن أخطاء ميكانيكية أو عمليات تدخّل مدروسة.

حين تصبح الأسطورة أداة الخطاب القومي والهوية الذاتية، حين تتولى الأسطورة مهمة طمأنة الناس على أن حقوقهم ثابتة دون أدنى شك، فإن مساءلة آليات الحرية تصبح زائدة عن الحاجة. وهكذا فإن الافتقار إلى الضمان المطلق لحق الاقتراع يؤدي إلى تعرض نحو ثلث الأمريكيين حتى لعدم التسجيل في الجداول الانتخابية. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة 139 في العالم من حيث المشاركة في الانتخابات العامة منذ 1945، وفق إحصائيات أوردها مركز التصويت والديمقراطية في حملته التي حملت عنوان طالبوا بالديمقراطية![16] ففي الانتخابات الرئاسية تحوم نسبة مشاركة الناخبين، على نحو مثير للقلق، حول خط الـ 50 بالمئة؛ والنزوع إلى تضاؤل هذه المشاركة بين صفوف الشباب يوحي بأن من شأن ديمقراطية المشاركة أن تكون محكومة بأن تغدو أقل من معيار نصفي. وإضافةً إلى الانتخابات الرئاسية، نجد فرص التصويت لإحداث التغيير متضائلة باطراد. ففي 2002 لم يخسر مقعده في مجلس النواب سوى أربعة نواب سابقين،

وهو الرقم الأصغر حتى هذا التاريخ. وبعيداً عن أن تكون تعبيراً صارخاً عن الرضا، فإن من شأن هذه الظاهرة أن تكون ذات علاقة وثيقة بإعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية بما يخدم مصلحة النواب السابقين، وهي ممارسة تشريعية دَوْرية. لم يكن نحو 40 بالمئة من الانتخابات التشريعية في الولايات منذ 1996 موضوع منافسة بالنسبة إلى الحزبين الرئيسيين كليهما؛ وظاهرة عودة مرشحين بالتزكية، دون معارضة، تتسلل إلى النصف الآخر من المعيار الديمقراطي. باختصار، تعاني أمريكا، حين يكون الأمر متعلقاً بالتصويت والانتخاب، مما يطلق عليه مركز التصويت والديمقراطية اسم "عجز ديمقراطي".

ليس عدم الاكتراث بمن يدلون بأصواتهم أو بأسلوب الحصول على الأصوات إلا الابن الشرعي للدستور الذي لم يوفر آلية مباشرة تمكّن المواطنين من التصويت لرئيس الجمهورية. لم يأت الأمر مصادفة؛ كان خطة هادفة إلى عزل رئيس الجهاز التنفيذي عن الأكثريات الشعبية وإبقائه في منأى عن الرقابة البرلمانية. وتحقيقاً لهذا الغرض، يقوم جميع الأمريكيين المسجلين الذين يقترعون فعلاً في الانتخابات الرئاسية، بالإدلاء بأصواتهم للمواطنين الذين سيؤلفون الكلّية الناخبة المصممة على أساس الولاية مع تحديد عدد الناخبين في كل ولاية وفقاً لعدد مقاعد الولاية في مجلسي النواب والشيوخ. وبما أن لكل ولاية، بصرف النظر عن حجم كتلتها السكانية، مقعدين في مجلس الشيوخ، فإن قيمة الأصوات في الكلية الانتخابية تتغير وفقاً للمكان الذي يعيش فيه المرء. فصوت مقيم في ويومنغ يساوي أربعة أضعاف صوت مقيم في كاليفورنيا، والولايات العشر الأصغر تختار ضعف أو ثلاثة أمثال الناخبين لَوْ حُوسبت بدقة وفقاً لحجم الكتلة السكانية. كان نظام

انتخاب رئيس الهيئة التنفيذية الإجراء الأخير الذي اعتمده المجلس التأسيسي، وقد تمت الموافقة عليه بعجالة دون النظر في المضاعفات من قبل أشخاص متلهفين لمغادرة أمكنة الاجتماع المغلقة الخانقة في فيلادلفيا. وبعد اثنتي عشرة سنة، في انتخابات عام 1800، باتت العيوب المتأصلة في هذا النظام مكشوفة حين بدا أن أحداً قد لا يُنتخب رئيساً أو نائباً للرئيس بعد عدد كبير من عمليات الاقتراع المتكررة في غرف ملأى بالدخان. بعد ما يزيد على 30 عملية اقتراع برز توماس جفرسون رئيساً، وشريكه في الحملة آرون بات نائباً للرئيس. على عجل جرى اعتماد تعديل يحمل الرقم 12 للدستور، تعديل دعا إلى عمليتي اقتراع منفصلتين لكل من الرئيس ونائبه. إلا أن هذا لم يفض إلى حل مشكلة الكلية الانتخابية المستمرة. فالرغبة في تأمين هيئة مستقلة لاختيار الرئيس استسلمت للخوف من "التكتلات"، لسيطرة أحزاب سياسية منظمة، مثيرة لقدر مفرط من امتعاض واضعي مسودة التعديل. إلا أنها لم تذعن لروح الديمقراطية. في أربع مناسبات تمخض تصميم النظام عن توفير أكثرية كلية انتخابية للمرشح الأقل أصواتاً شعبية على مستوى البلاد ككل. قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2000 كان هذا ذلك النوع من التغيير الذي دأب المعلقون السياسيون على الكلام عنه التماساً لإشغال الجمهور وإلهائه خلال ساعات البث الإذاعي الطويلة ليلة الانتخاب. إلا أن تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 كان رابع أمثلة إخفاق واضعي مسودات التعديل في استبصار واستحداث نظام خاضع لأحكام مفهوم ديمقراطي حديث.

تبعاً للدستور لم يكن أعضاء مجلس الشيوخ سيُنتَخَبون من قبل الشعب على نحو مطلق. تقرر ترك أمر انتقائهم لمجالس الولايات

التشريعية. مرة أخرى، كان الهدف متمثلاً بعزل أعضاء المجلس الأعلى عن عواطف الأكثريات الشعبية وبإنتاج مجلس يلبي حاجات أصحاب الأملاك. إنه جزء مما يميل المرء إلى أن يصفه بالغرائز الكرومويلية (نسبة إلى كرومويل) لدى أولئك الذين تولوا صياغة الدستور. رغم فيض الأساطير التي تُروى عن الدراسة المتأنية لأنظمة الحكم والإدارة التي عُرفت عبر التاريخ كله، من الصعب إغفال التأثير والمثال الطاغيين اللذين شكلا مصدر إلهام المشرعين. أولئك الذين استوطنوا أمريكا ضموا في صفوفهم أعداداً كبيرة من مؤيدي الأفكار التي أفرزت الثورة في بريطانيا أربعينيات القرن السابع عشر. حقاً، ثمة أمريكيون بادروا إلى الإبحار عبر المحيط الأطلسي للعودة من أجل الالتحاق بركب المقاتلين في تلك الثورة، دعماً لحقوق "العامة في البرلمان المعقود" بغية التماس مشورته في القرارات، خصوصاً ذات العلاقة بفرض الضرائب، الصادرة عن النظام الملكي. ومع نزوع الإمبراطورية البريطانية أواخر القرن الثامن عشر إلى السعي لاصطناع وسائل لزيادة الموارد في أمريكا، بادرت قطاعات من السكان إلى التعبير عن الاستياء والغضب الشديدين إزاء تصرف الإنجليز معها، مساهمة في تكاليف نظام الإدارة غير المرحب به آنذاك كما في كل الأوقات الذي كانت تعيش في ظله. تمخضت الثورة الإنجليزية عن مرجل مترع بالأفكار التحررية: ثمة كان التَّسَوَويون، المغلتونيون، رجال الملكية الخامسة وآخرون كثيرون. فالتسوويون تعرضوا لقدر مفرط من الاضطهاد القاسي على يد أوليفر كرومويل، نصير المُلاّك الكبير والدائب على رفع شأنهم، طبقة صغار الفلاحين التي تحولت إلى الطبقات الوسطى المتحكمة بالحياة البريطانية ـ حتى الأعوام الأخيرة من القرن العشرين حين قال توني

بلير: "جميعنا طبقة وسطى الآن". كان أرباب الأملاك أصحاب المصلحة الطبيعية الوحيدين في المواطنة والحكم، برأي صهر كروموبل: آيرتون. من الصعب أن نرى هذه الذهنية متجلية في مناقشات وتأملات الجمعية التأسيسية، وإن كان من الخطأ، ربما، عدم ملاحظة أن فيلادلفيا كان لها نصيبها من أولئك الذين كانوا شديدي التوق لمجلس أعلى قائم على مزاعم أرستقراطية غامضة على نمط مجلس اللوردات البريطاني؛ تماماً كما كان هناك أولئك الذين دأبوا على التلهي بفكرة التأسيس لنظام ملكي. كان أعضاء مجلس شيوخ تختارهم مجالس الولايات التشريعية لشغل منصب العضوية فترة سنوات سيتولون مهمة ضبط مجلس النواب المنتخب لعامين اثنين من قبل الشعب.

جرى تصميم مجلس الشيوخ نفسه حول عُقْدة مشكلة الجمعية التأسيسية الأخطر: عقدة التمثيل المتكافئ بالنسبة إلى الولايات الصغيرة. كانت القضية تدور حول الهاجس الدائم المتمثل بحماية الأقليات وصون حرياتها من خطر الانسحاق تحت ثقل نفوذ الأكثريات الشعبية، نظراً لأن الثقة بالديمقراطية الأكثرية ليست مجسدة لروح المجلس. تمخض الجدل عن حل كنتيكت التوافقي الوسط حيث تقرر أن يكون لكل من الولايات ممثلين في مجلس الشيوخ مهما بلغ عدد سكانها. يعلق دال قائلاً:

> مع أن التدبير أخفق في حماية الحقوق والمصالح الأساسية لأكثر الأقليات تعرضاً للحرمان، فإن أقليات ذات مواقع استراتيجية وامتيازات كثيرة ـ مثل مالكي العبيد ـ كسبت نفوذاً أكبر من حجمها وباتت ذات تأثير مفرط في سياسات الحكومة وخططها على حساب أقليات أقل تمتعاً بالامتيازات.[17]

ويتمثل مرضٌ مزمن آخر ناشئ عن الدستور بإخفاق الأخير في تقييد صلاحيات القضاء على صعيد إعلان القوانين غير الدستورية التي أقرها الكونغرس ووقعها رئيس الجمهورية أصولاً، يقول دال: ?ما قصده المندوبون من طريقة المراجعة القضائية سيبقى غامضاً إلى الأبد؛ ربما كان عدد كبير من المندوبين مشوشين في عقولهم هم، إضافة إلى أنهم لم يكونوا متفقين مئة بالمئة، حول المدى الذي تم بلوغه في مناقشة المسألة من الأساس؛[18] وبفضل هذا الغياب للشفافية، تكرَّسَتْ صلاحية المحكمة العليا في 1803 على وقع قضية ماربوري في مواجهة ماديسون. وقد بادر رئيس المحكمة العليا المسيس حتى العظم جون مارشال، الذي سبق له أن كان وزيراً للخارجية خلال فترة رئاسة جون آدمز، إلى إطلاق فتوى بالغة المَكْر سياسياً حَدَّدَتْ منذ ذلك التاريخ صلاحية القضاء غير المنتخب، المعين من قبل رئيس الجمهورية مدى الحياة. وقد أعلن مارشال: "إن وزارة العدل هي صاحبة القول الفَصل في تحديد ما يعنيه القانون؛ ورأى أن الدستور ما هو إلا أحد نتاجات ممارسة الناس لحقهم الأصلي في إقرار مبادئ حكمهم. ومثل هذا "الجهد الكبير جداً" لا يمكن ولا يجوز الإكثار من تكراره. وهكذا فإن مارشال قام بترسيخ مبادئ أساسية لسلطة عليا، مع بقاء الدستور أعلى مرتبة من أي قانون تشريعي عادي. تم اعتماد المراجعة القضائية، وما لبثت ممارستها أن باتت مكافئة لما يطلق عليه دال اسم "التخطيط القضائي ـ أو التشريع القضائي، إن شئت". فمن خلال الحكم الصادر عن المحكمة العليا بأكثرية سبعة مقابل واحد في قضية باكلي وفاليو سنة 1976 تأسست آليات السياسة النقدية. وقضت المحكمة بأن

ضمان التعديل الأول لحرية التعبير تعرضت لقدر كبير من المساس جراء القيود التي فرضها قانون الحملة الانتخابية الاتحادي على المبالغ التي يمكن لمرشحي المناصب الاتحادية ومؤيديهم أن ينفقوها دعماً لهؤلاء المرشحين. يبقى إصلاح تمويل الحملات موضع نقاش دائم وثمة مبادرة تشريعية مطروحة بلهجة متوازنة وجادة من قبل سياسيين من جميع المشارب ـ غير أن الأمر لم يحقق أي اختراق، كما لم يخدش مبالغ الأموال المتعاظمة باطراد التي تتطلبها المشاركة في العملية الديمقراطية الأمريكية. ومن خلال إعادة النظر القضائية قامت المحكمة العليا، في قضية بوش وآل غور سنة 2000، على الصعيد الفعلي، بتعيين الرئيس، الذي يفترض أن يكون الموظف الوحيد المنتخب من قبل مواطني الولايات المتحدة.

كذلك قَيَّدَ الدستور صلاحيات الكونغرس بأساليب حالت دون قيامه بضبط أو مراقبة الاقتصاد وحول هذه النقطة يلاحظ دال: "ما لم تتوفر إمكانية تغيير الدستور بالتعديل أو بنوع بطولي من إعادة التفسير لبنود ... فإن من شأنه أن يمنع ممثلي أكثريات لاحقة من تبني السياسات التي تؤمن بأنها ضرورية لتحقيق الكفاءة، الإنصاف، والأمن في مجتمع ما بعد زراعي معقد"[19]. فاعتماد ضريبة الدخل تطلب تعديلاً دستورياً في 1913. غير أن إعادة النظر القضائية كانت ذات تأثير واسع النطاق في التشريع الاقتصادي والاجتماعي. فتنظيم الحد الأدنى الأسبوعي لساعات العمل كان بنظر المحكمة في قضية لوتشنر ونيويورك سنة 1905 تدخلاً غير جائز في حرية التعاقد. وفي 1995 أجاز رئيس المحكمة العليا وليم رينكويست رأي أكثرية أعلنت اعتزام المحكمة العليا فرض حد خارجي على سلطة الكونغرس التشريعية

بموجب بند التجارة. وفي قضية الولايات المتحدة ولوبيز، جرى تفعيل هذا المبدأ حين تعرض مشروع قانون حظر الأسلحة في المدارس في 1990 للهزيمة على أساس أنه لم يكن ينظم نشاطاً تجارياً ولم تكن ثمة أي حاجة لربط الأسلحة النارية بالتجارة بين الولايات.

تقول الأسطورة التي حيكت حول عمل الـ 55 شخصاً الذين وضعوا الدستور إن هؤلاء أعطوا الأمة شيئاً موصى به ومبنياً ليدوم إلى الأبد، مثل الوصايا العشر. باتوا يعرفون باسم الآباء المؤسسين ـ عبارة تتردد منها أصداء توراتية تليق بتراث أصبح راسخاً بوصفه جزءاً من الهوية الذاتية لأولئك الذين استوطنوا أمريكا. ومع ذلك فإن الوثيقة التي أنتجوها لم تقل شيئاً، أيَّ شيء، عن حقوق المواطنين وحرياتهم. فشرعة الحقوق متضمنة في التعديلات العشر التي أُدخلت على الدستور الأصلي، واعتُمدت في 1791. نرى، إذن، أن الأمريكيين حين يتحدثون عن حقهم في حرية الكلام، الاجتماع، الدين والصحافة؛ حقهم في محاكمة هيئة محلفين وإجراءات أصولية والتحرر من الكفالات أو الغرامات المفرطة، أو العقوبات القاسية وغير المألوفة، إنما يشيرون إلى تغييرات بدت ضرورية لصيغة الدستور الأصلية. ثمة كان 27 تعديلاً على الدستور، مع سلسلة من المحاولات المختلفة التي لم تتكلل بالنجاح، غير أننا لا نزال نرى هالة الثبات المقدسة تلف الوثيقة وتحيط بالنظام الذي هَيْكَلَتْه لخدمة أواخر القرن الثامن عشر.

يبقى نمط تفكير الأمريكيين بدستورهم نوعاً من الرواية الأسطورية التي تعطل وتحد النقاش حول الكيفية التي ينبغي اعتمادها لفهم الحكم وإدارته في ظل وقائع مجتمع القرن الواحد والعشرين فصاعداً. تبالغ الأسطورة في تفسير الأسباب الكامنة وراءه وقلة اهتمام

الأمريكيين المفرطة بمقارنة أداء وتطور نظامهم ـ أو غياب هذين الأداء والتطور ـ بنظائرهما في مجتمعات ديمقراطية متقدمة أخرى. انظروا، مثلاً، إلى واقع أن شرعة الحقوق الأمريكية مقتبسة في جزء كبير منها من شرعة الحقوق العائدة لعام 1688 التي أصبحت أساس التسوية الدستورية البريطانية في ما يُعرف باسم الثورة المجيدة. فالبند السابع في شرعة حقوق 1688 (وهو قانون يعلن حقوق الرعايا وحرياتهم ويحل مسألة الخلافة ووراثة التاج) يقول: "إن الرعايا الذين هم من البروتستانت يمكنهم أن يقتنوا أسلحة لأغراض الدفاع بما يتناسب مع أوضاعهم كما هو مسموح قانوناً". أما التعديل الأمريكي الثاني المعتمد في 1791 فيقول: "نظراً لأن وجود ميليشيا جيدة التنظيم أمر ضروري بالنسبة إلى أي ولاية حرة، فإن حق الناس في اقتناء الأسلحة وحملها، لن يتعرض لأي انتهاك". صحيح أن البندين ليسا مختلفين، إلا أن سياق ومفهوم الحكم التشريعيين اللذين يردان في ظلهما قد خدما مجتمعيهما على نحو مختلف عبر الزمن. وفي حين أن أبناء الأرستقراطية والطبقات المتمولة في بريطانيا يملكون الأسلحة لقنص الطرائد من الحيوانات البرية موسمياً كما يشاؤون، وأن المزارعين وهواة الرياضة يحصلون على رخص اقتناء البنادق، فإن عامة السكان، خصوصاً أهل الحضر، يعدون اقتناء السلاح بل وحتى وجود قوة شرطة مسلحة أمراً غير ضروري. إن النشاطات الإجرامية المسلحة وحوادث القتل بالنار أفضت إلى قَدْر متزايد باطراد من تقييد اقتناء السلاح مع قدر متعاظم من التمحيص والمراقبة لأحوال أولئك الذين يحق لهم امتلاك البنادق والمسدسات. على النقيض من ذلك نرى أن التأكيد الأمريكي للمبدأ لا يفسح في المجال لأي تحديد مقبول لنوع الحق المعتمد، كما لا يوفر أي إمكانية صريحة

لأي وسيلة من وسائل منع المراهقين من اقتناء أسلحة مدفعية خفيفة رشاشة وسريعة القتل ذات تكنولوجيات عالية. فقضية التحكم بالسلاح ومراقبته في أمريكا تقوم لا على مسألة الأمن العام، أو على حقيقة أن ما كان مناسباً في ظروف أواخر القرن الثامن عشر بات أقل قابلية للتطبيق أو اتصافاً بالحصافة في القرن الـ 21، بل على مشروعية الحكم. حيثما يكون الدستور حاكماً، تكون الأشياء القابلة للتغيير قليلة: إن لحق الناخبين في تقرير الأسلوب الذي سيعتمدونه في حكم أنفسهم حدوداً تكاد أن تكون جدية أو خطيرة.

إلا أن الدستور ظل يتعرض للتعديل انسجاماً مع تصورات متغيرة لحاجات المجتمع مع تغير الأزمان. ففي موضوع استهلاك الكحول، مثلاً، بادر الجمهور الأمريكي إلى اتخاذ قراره ثم ما لبث أن غير رأيه وتراجع عن ذلك القرار ـ فالتعديل الثامن عشر لعام 1919 الذي فرض الحظر ما لبث أن أُطيح به بالتعديل الواحد والعشرين لعام 1933 الذي أبطل ذلك الحظر. لم تكن التعديلات الدستورية كلها بمثل هذه السهولة فأعضاء مجلس الشيوخ لم يعودوا يُنْتَخبون من قبل مجالس الولايات التشريعية. غير أن التمثيل المتكافئ في مجلس الشيوخ بالنسبة إلى الولايات الصغيرة مشكلة عويصة لا يستطيع النظام حلها ـ على مبدأ تعذر تمتع طيور الحبش على التصويت لصالح عيدي الميلاد أو الشكر. فالأكثرية المطلوبة في مجلس الشيوخ ـ وهي 67 صوتاً ـ مستحيلة البلوغ بين خمسين ولاية ذوات كتل سكانية متباينة، من شأن بعض ممثليها أن يختفوا إذا ما جرى تبني التمثيل المتكافئ. فالتشريع القاضي بإلغاء الكلية الانتخابية تم إقراره، مثلاً، بـ 83 بالمئة من الأصوات في مجلس النواب (338 مقابل 70) في 1989 ولكنه ما لبث أن تعثر في مجلس

الشيوخ فاستسلم لـ "الديمقراطية العملية" المعطّلة. ثمة مئات من الاقتراحات المماثلة لاقت مصيراً مشابهاً.

تمثل أكبر أشكال الخروج على الهيكلية الدستورية بدور الرئاسة، سلطاتها ونفوذها. فالرئاسة هي التي تجعل أمريكا فريدة بين الديمقراطيات المتقدمة. إنها تجمع بين دَوْرَيْ الملك ورئيس الوزراء. لكون الرئيس رأس الدولة والتنفيذي الأول. بدأت رمزية الرئاسة وباطنيتها الملغزة، عملية الإذعان للمنصب وتقديسه، مع رئيس الجمهورية الأول: جورج واشنطن، الذي كان بطل الثورة، قائد الجيش القاري الذي نجح في الحفاظ على قوته الممزقة وصيانة وحدتها في أحلك الأيام وصولاً إلى استقلال الأمة. كان واشنطن شخصية أيقونية بالنسبة إلى معاصريه، وقد بقي الأمريكي الأيقوني. إنه مؤسِّطَر ومحاط بهالة القداسة؛ وعباءة الشخصية البطولية التي أُضْفِيَتْ عليه تحدد الصيغة لجميع شاغلي المنصب اللاحقين. وبالتالي فإن تأليه الرئاسة ليس أقل تقديساً من تأليه الدستور. غير أن الرئيس هو التنفيذي الأول أيضاً مع تزايد تحوله إلى أحد فرسان السياسة الحزبية الصدامية، منذ إقدام وودرو وِلْسُن في 1912 على انتهاك العُرْف ليصبح المرشح الرئاسي الأول الذي يقود الحملة الانتخابية باسمه. ومع ذلك فإن الممثل الشرعي الوحيد للإرادة الشعبية، وفقاً للدستور، هو الكونغرس. تعرض هذا الرأي للتحدي من قبل آندرو جاكسون، الرئيس السابع (1829 – 1837) وأول من عَدَّ نَفْسَه ديمقراطياً ببساطة، مستحدثاً العنوان الحزبي المستمر إلى اليوم. برر جاكسون استخدامه للفيتو (النقض) الرئاسي ضد الأكثريات البرلمانية من منطلق كونه الموظف القومي الوحيد المنتخب من قبل الشعب كله، لا من جانب كتلة ناخبة في هذه

الولاية أو تلك فقط. إذن، فإن الرئيس ممثل للشعب كله؛ فكرة سهُل إضفاؤها على المعنى الرمزي للمنصب بوصفة القمة الشعائرية للدولة. ثم أقدم بطل آخر من أبطال حرب الاستقلال هو جاكسون على تدشين حقبة الإنسان العادي البسيط، الحقبة المعروفة بالديمقراطية الجاكسونية، بعبارة أخرى: الوقوف في صف الإنسان البسيط ضد مراكز القوة الحالية، مراكز قوة الثروة ـ النموذج الأصلي للبطل الكابراوي (نسبة إلى المخرج السينمائي المعروف فرانك كابرا). إلا أن أحد المؤرخين علق قائلاً: "يبدو أن الإنسان البسيط لم يحصل إلا على القليل جداً مما زعم أنه يساوي أشياء كثيرة، نتيجة لما حصل[20]. فحركية جاكسون وشعبويته لم تحدثا إلا القليل جداً من التغيير في بنية الأمة الاجتماعية. في سنة 1820 كان أغنى المواطنين في المدن الكبرى يملكون نحو 25 بالمئة من ثروة البلاد، ثم صاروا يملكون 50 بالمئة من هذه الثروة مع حلول عام 1850. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن ثمة أي حراك اجتماعي: إذ يتحدر ما يقرب من 90 بالمئة من الأغنياء من أسر موسرة ذات مواقع اجتماعية، فقط 2 بالمئة منهم وُلدوا فقراء، مع بقاء الأغنياء أصحاب الحظوظ الأقوى لشغل المناصب العامة. وما حققه جاكسون بالفعل تمثل بأقسى الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في التاريخ الأمريكي عبر قانون ترحيل الهنود الصادر في 1830، ذلك القانون الذي صُمم لتهجير السكان الأصليين إلى غرب المسيسيبي. غير أن الهنود لم يكونوا مواطنين كما لم يخلقوا متساوين، مزاعم ظل النظام الأمريكي يجد صعوبات دائمة في استساغتها. ومع تأكيد جاكسون للتفويض الرئاسي تعرض لهجوم بالغ العنف، فإنه ما لبث أن أصبح المبدأ المعتمد من قبل رؤساء جمهورية حركيين لاحقين: لنكولن،

كليفلاند، تيودور روزفلت، ولسن، وعلى الأخص فرانكلن دي روزفلت. يصف دال هذا التطور بأنه "إشاعة زائفة للديمقراطية"، "لا أكثر من أسطورة ابتدُعت لخدمة الأغراض السياسية لرؤساء طموحين[21]". فهذه "الديمقراطية الزائفة" لم تنجح في لجم رؤساء ما بعد الحرب العالمية الثانية ومنعهم من تطوير "قضية القيادة" بوصفها قضية محورية ليس فقط بالنسبة إلى رسم جدول أعمال السياسة الأمريكية، بل وفيما يخص العالم نفسه، نظراً لأن هؤلاء الرؤساء قادة فعليون للعالم الحر. وقد ساهمت أيضاً في تشجيع عدد منهم على ممارسة الجبروت الأكثر إثارة للرهبة بالنسبة إلى أي قائد وعلى جر مواطنيهم إلى القتال دون استصدار أي إعلان فعلي للحرب؛ فصلاحية إعلان الحرب محصورة بوضوح، حسب الدستور، بالكونغرس.

إن الهالة الأيقونية المقدسة للدستور تمنع الأمريكيين من إمعان النظر في عيوبه من ناحية أو من مناقشة صفاته الإشكالية من ناحية أخرى. فالذي يقول الشعب الأمريكي إنه يريده ليس بالضرورة ما قد أو سوف يتمخض عنه نظامهم الديمقراطي. تلك هي النقطة التي تترك فيها آليات العمل الضبابية، المعقدة والملغزة لنظامهم مع إضافاته الداخلية بما فيها قضية المحاسبة غير قابلة للمساءلة على الإطلاق. هل الإخفاق في ترجمة خطب الحملات الانتخابية إلى تشريعات، إلى خطط وإلى برامج عمل هو إخفاق مجلس النواب، مجلس الشيوخ، الرئاسة، الولايات المنفردة، أم الإشراف القضائي من قبل المحكمة العليا؟ من شأن العجز عن الوفاء بالوعود أو تحمل المسؤولية أن يُترجم إلى رياضة المشاركة السياسية الجماهيرية التقليدية القائمة على توجيه اللوم إلى مكان آخر في النظام ـ ففي لعبة توجيه اللوم ثمة فروع مكافئة حقاً

للحكم. النظام نفسه هو الشيء الوحيد الذي لا يتم إخضاعه للمعاينة، للمحاسبة أو المطالبة بالنزول عن قمة الكمال الأسطورية التي يتشبث بها ليكون موضوعاً لعملية إعادة نظر ديمقراطية.

غير أن المفارقة الكبرى في المواقف الأمريكية من الأمة ليست لا عملية إضفاء صفة القداسة على الدستور ولا التلاوة اللانهائية لخطاب مثالي عن حقوق، حريات وديمقراطية بوصفه تمكيناً للإرادة الشعبية. تتمثل المفارقة الكبرى بحقيقة أن صَرْح الأسطورة كله قد شيد من وجهات نظر طُرحت ضد الدستور من قبل خصومه خدمة لناموس الميثولوجيا الأمريكية الأول: إن الخوف جوهري، وهو في هذه الحالة الخوف من الحكومة. وبما أنهم حصلوا على الحكومة الأفضل التي "لم يسبق للعالم أن حصل على مثلها" فإن الأمريكيين المنتمين إلى الطيف السياسي كله دأبوا من البداية على النفور الصادق من "الشر الضروري" الذي أطلقوه. إنه موقف أمريكي كما فطيرة التفاح أمريكية، وكما الدستور نفسه إذا شئتم. لدى طرح مسألة الحكم، يبادر الأمريكيون إلى التصفيق للديمقراطية وكيل المديح لها بجنون فصامي. يبقى الحكم لعبة خيار صِفْري يشكل فيها أي تفعيل للمؤسسات الديمقراطية اختزالاً لحقوق الفرد وحرياته. ويقوم غاري وِلْز بوصف الأمر على أنه "أحد ثوابت التاريخ الأمريكي ـ الخوف من الحكومة، معقول أحياناً، هستيري أحياناً أخرى، ولكنه واضح وصريح دائماً"[22].

إن توماس بين، ذلك الثوري الإنجليزي المحترف، هو الذي عد الحكم شراً لابد منه، قائلاً: "يبقى الحكم، حتى في أحسن أحواله، شراً لابد منه؛ أما في أسوئها فهو شر لا يطاق". وبين هذا المولود في ثتفورد النورفولكية عام 1737 كان محرضاً متجولاً أجاد الدفاع عن الثورة ضد

النظام القائم في زمانه وتسويغها، ولكنه بقي أقل من مفكر حر مريح بنظر ورثة الثورات اللاحقة. كان الرجل وريثاً حقيقياً للمُثُل الجذرية للثورة الإنجليزية، وكان دارجاً بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة في إنجلترا تثبيت حرف تي (T) (الحرف الأول من اسم توماس Thomas) وبي(P) (الحرف الأول من نَسَبه بين Paine) في نِعال الأحذية لدوس توم بين في أثناء المشي ومحاكمته غيابياً على إثارة الفتنة عن طريق التشهير. سُجن بين في فرنسا وحكمه روبسبيير بالإعدام رغم أنه كان عضواً في الجمعية القومية الثورية. وفي أمريكا دأب على إنطاق أطروحات الحس السليم والبداهة التي قادت الأمريكيين إلى إعلان استقلالهم. غير أنه يبقى في الوقت نفسه الأب المؤسس الذي وصفه تيودور روزفلت على أنه ملحد صغير قذر. لم يكن من ذلك الصنف من فرسان حرية الفكر الذين كانت أفكارهم متناغمة مع قناعات الكتلة الاتحادية (الفدرالية). متهم هو بالربوبية، وقد كان في أحسن الأحوال، معادياً للعبودية، مؤيداً للضمان الاجتماعي ومقتنعاً بأن الملكية غير المتكافئة للأرض كانت السبب الأول للظلم الاجتماعي.

ما الذي جعل عبارة بين وصفاً لمواقف أمريكا من الحكم؟ كيف أصبحت الهجمات على الدستور، مع مرور الزمن، وصفاً له؟ وكيف باتت الأفكار "الزائفة إلى حد كبير" عن الدستور الثقافة الأهلية المعتمدة والديانة الأهلية المحتضنة في أمريكا؟ يقول ولز: ?نحن مسكونون بالتقوى إزاء تاريخنا كي نتحلى بنزعة الشك إزاء حكومتنا. دائبون نحن على استدعاء المؤسسين ليشهدوا ضد ما أسسوه. حريتنا ذاتها كثيفة الاعتماد على عدم الثقة بالحكومة إلى درجة أن الحكومة نفسها شيدت، يقال لنا دائماً، لا لشيء إلا لغرس ذلك النوع من عدم الثقة"[23]. وحسب

ولز فإن "تجليات الخوف من الحكومة كثيرة جداً وجديرة بأن تشكل تراثاً أمريكياً (بل التراث الأمريكي تقريباً ولكن ليس تماماً)"[24].

الخوف من الحكومة سائد في السياسة الأمريكية يميناً ويساراً على حد سواء. وقد كان جزءاً من نزعة معاداة الحرب المتطرفة في ستينيات القرن العشرين بمقدار ما هو جزء من طفرة المحافظين الجدد في تسعينيات القرن نفسه. يجادل ولز أن الخوف من الحكومة مصحوب بباقة مميزة من المواقف: يجب إبقاء الحكم بوصفه شراً لابد منه في حده الأدنى مع جعل الفعالية الاجتماعية محلية، هاوية، أصيلة، عفوية، صريحة، متناغمة، تقليدية، شعبية، عضوية، حقوقية، دينية، طوعية، قائمة على المشاركة ودورية ـ أو حسب مقاربة جفرسون سميث، بعبارة أخرى. ثمة أيضاً حزمة مواقف بديلة من الحكم حيث يُنْظَر إليه على أنه نعمة إيجابية يجب أن تكون أممية (كوزموبوليتية)، خبيرة، نخبوية، ميكانيكية، ذات توجه يركز على الواجبات، علمانية، ناظمة وتمثيلية مع تقسيم للعمل. وعميد المؤرخين الأمريكيين بيرنارد بيلين، يصف هذين الاتجاهين بالمثالي والواقعي على التوالي، يرى أنهما ظلا ذهنيتين متعاقبتين عبر التاريخ الأمريكي، غير أن أمريكا تكون في أفضل حالاتها لا عندما ينظر إليهما على أنهما نقيضان، بل حينما يتم إذابتهما في بوتقة مقاربة متوازنة واحدة[25]. يبدو الأمر كما لو كنا نقول إن شخصاً يعاني من مرضين على طرفي نقيض يبقى على ما يرام طوال بقائه ملتزماً بتناول الدواءَيْن وبين المتضاربين. إذا كان ممكناً أن نتعرف على فترات من تاريخ أمريكا بدا فيها العلاج ناجحاً، فإن تحري ما يشير إلى حالة قابلة للعلاج يزيد صعوبة في ظل الخارطة السياسية الملأى بالأحقاد والممزقة بعمق، حيث يحتمل أن يكون الطرفان كلاهما خائفين

من الحكومة ولكن كلاً منهما يكون أيضاً خائفاً حتى أكثر من تحكم الطرف الآخر بمقاليد الحكم.

خلف السياسة الحزبية ـ ذلك الصراع للإمساك بزمام ذلك النوع من الحكم المؤكد أنه شر ولكنه ضروري أو نعمة إيجابية ـ فَرَّخَتْ أمريكا أعداداً متزايدة من المواطنين المنظمين في عصابات ميليشيوية تشعر بأنها مهددة كثيراً جراء خوفها من الحكومة في أرض الأحرار إلى درجة أنها مستعدة لأن تحمل السلاح ضدها. "تؤمن حركة الميليشيا الحديثة، بعيداً عن الاعتقاد بأنها خارج القانون، أنها القوة الحاسمة الساعية إلى نوع من استعادة الدستور"[26]. ثمة جماعات أمريكية مسلحة مستعدة لممارسة حقها الدستوري في حمل السلاح باسم استعادة المعنى الصافي والأصلي للوثيقة التي أوجدت صيغة حكمها في المقام الأول. وقد بادرت، في مسعاها هذا، إلى احتلال موقعها كسيناريو حَبْكة مألوف لمسلسل لانهائي على شاشة التلفزيون الأمريكي. ثمة مسلسلات مثل النظام والقانون وجي.إيه. جي. (جاغ JAG) لامست الذهنية الميليشيوية. إن أحداث روبي ريدج وواكو، حيث تمخض الرد العنيف من جانب وكلاء الحكومة عن شهداء من الميليشيات، تحولت بصيغ مختلفة إلى دراما تلفزيونية. وتفجير مدينة أوكلاهوما الذي أودى بحياة 168 شخصاً هو المثال الأبرز للمدى الذي يمكن للإرهابيين الدستوريين المحليين أن يبلغوه، قبل ذوبانهم في بوتقة الخوف الأكبر من الحرب على الإرهاب الدولي. غير أن الخوف من انتهاك الحكومة لحريات المواطن غداة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ما لبث أن تحول من كونه احتكاراً لليمين إلى صيرورته قضية لليسار، عامل جمع للطرفين في معارضتهما لقوانين المواطن.

ما لبثت موجة جنون الخوف من الحكومة أن تمخضت عن عنف جديد من الساسة، أولئك الذين شاركوا في انقلاب 1994 الانتخابي حين تولى نيوت غنغريتش قيادة حملة كاسحة أفضت إلى هيمنة الجمهوريين على مجلس النواب تحت شعار "عقد مع أمريكا". نجحت الموجةُ في تعبئة جيش جديد كامل ببرنامج سياسي واعد بتفكيك مؤسسات كاملة، إبطال مجالس ضبط وتنظيم، إلغاء خدمات حكومية طويلة الأمد، وتقليص أشكال الدعم الحكومية للفنون، للمزارعين، لصناديق المستفيدين من برنامج الرخاء. قامت الموجة على الخوف من "الحكومة الكبيرة" واحتقارها، تلك الواردة في الدستور والمعروضة على أنها المعنى الحقيقي والأصلي الوحيد له. ورغبة منهم في تحقيق أمنية الآباء المؤسسين، طالب أنصار "عقد مع أمريكا" بمشرِّعين هواة من مواطنين ملتزمين بحدود زمنية، بدلاً من ساسة محترفين مستمرين ببساطة جراء انتخابهم مرة بعد أخرى وملوثين نتيجة ذلك بأدران العاصمة واشنطن، بموبقات أرباب جماعات الضغط، وبمفاسد سياسة المال. أراد هؤلاء كذلك إلغاء أكبر قدر ممكن من الضرائب، واعتماد نزعة بنائية صارمة (بمعنى الالتزام بالمعنى الحرفي لكلمات الدستور وعباراته) للحد من تحرك الحكومة وتفسيرها من جانب القضاء. وقد رأى دانييل لازار نوعاً من التوازي بين ثورة غنغريتش من جهة وحركة آخرين معينين ألبسوا ثوب الشيطان:

> أعضاء المجلس الجمهوريون الأغرار في أوائل سنة 1995 الذين ظهروا متباهين بنسخ من الأوراق الاتحادية لم يكونوا مختلفين كثيراً عن ملالي إيرانيين ملوِّحين بالقرآن. وفي وقت كان فيه العالم دائباً على التغير من

حولهم في جميع الاتجاهات، تمثلت استجابتهم الوحيدة بإغماض الأعين، تكتيف الأيدي، والثقة بحكمة الآباء (البطاركة).[27]

لم يكن برنامج العقد مع أمريكا ناجحاً ولم يدم طويلاً. إلا أن الحماسة المحمومة التي أطلقها مازالت موجودة. ثمة جَلَبَة متنامية ناجمة لا عن حوار سياسي ناشط بل نتيجة عدم التسامح مع آراء معارضة. عبارتا ?لبرالي ?و?محافظ ?باتتا مَسَبَّتَيْن. ?هل أنت الآن لبرالي، أو سبق لك أن كنت واحداً؟ ?سؤال سيتردد أي مرشح متطلع إلى الفوز في الإجابة عنه مباشرة، أو سيفضّل عدم الإجابة بالمطلق. فأن يكون المرء لبرالياً يعني تبني رؤية عن حركية حكومية تراها العقيدة الدستورية الصحيحة غير مقبولة. وحين تكون اللبرالية منطوية على مناصرة حرية الإجهاض وتأييد حقوق المثليين، فإنها دعوة صريحة إلى الوقوف في صف الخطيئة. إن القسوة والتعصب يسدان طريق الحوار حول الدستور، حول معنى الديمقراطية أو المسؤولية وحول فعالية الحكم. صحيح أن الإيمان بالدستور، برموز الأمة ومعانيها، يطلق قضايا خلافية صارخة، ولكنه لا يفعل شيئاً على صعيد إما خدش ظاهرة الخوف من الحكومة أو زخرفة الأطروحة التي تقول إن أمريكا هي الأمة الأعظم لأنها متوفرة على أفضل أنظمة الحكم التي عرفها العالم، قيد أنملة.

والإيمان الدستوري بالحكم المحدود لا ينطوي إلا على القليل من المعنى حين يتضح أن الحكم ظل على امتداد الجزء الأكبر من تاريخه الأداة الرئيسية لتقدم الأمة على الصعيدين الإقليمي والاقتصادي. يقول لويس لافام: "كانت ميسرة الإمبراطورية الأمريكية غرباً قد فُهمت

ونُظمت كما لو كانت مشروع أشغال عامة، معتمداً كلياً على صَدَقات الحكومة"[28]. لقد تولت الخزينة الاتحادية تمويل السكك الحديدية، السدود، الحصون، قنوات الأنهار، المناجم، حقوق صيد السمك، قنوات الري، إضافةً إلى فتح مساحات شاسعة من أراضي الدولة أمام جميع القادمين الراغبين في الحصول على حصة. "تم كسب الغرب لا بقوة العقل المستقل بل من خلال العقود الحكومية الكاذبة، الدعاوي القضائية المزوَّرة والمعاهدات عديمة القيمة مع الهنود"[29]. ظلت الحكومة تتحرك لحماية وتأمين مصالح الأعمال الأمريكية في الخارج، مستنفرة قواها للعمل جدياً على إدارة اقتصاد بلدان أجنبية عن طريق السيطرة على الجمارك والترتيبات الضريبة، كما حصل في نيكاراغو، على سبيل المثال، وهو أمر سنعاينه بالتفصيل في الفصل الثالث. كانت الحرب شاهداً على عقود حكومية تؤسس تكنولوجيات جديدة وتمول ميلاد صناعات جديدة. فلولا المجمع الصناعي ـ العسكري لكان الاقتصاد الأمريكي ظلاً باهتاً لنفسه، في حين تبقى الحماية والدعم الحكوميين لقطاعات صناعية محتضرة أو ناشئة من الأمور المهمة كحالهما على الدوام: من تعرفات الفولاذ إلى المحاصيل المعدَّلة وراثياً، مقدمة كمساعدات لأقوام جائعة أرادتها أم لا، أو معونات برنامج المساعدات طوال بقاء البلدان مستعدة لشراء العقاقير المنتجة أمريكياً بدلاً من أصناف منتجة في بلدان أخرى. وفي تناقض حاد مع هذه الحركية الهائلة من جانب الحكومة التي تلتهم ثروة العالم وتحولها إلى ثقب أسود كما تفعل بثروة الطاقة وتجعل الأمريكيين أكثر غنى، فإنها تتصدى للخوف من الحكومة مع جملة قيم العداء للحكم التي يفرزها هذا الخوف. وقيم معاداة الحكم هذه، وهي مسوَّغة باسم الإيمان بالدستور،

تتمخض عن ضحايا حقيقيين: ?فملايين الفقراء أو المشرَّدين أو المفتقرين إلى الدواء، ظلوا، عبر السنوات، يسمعون أن عليهم أن يبقوا بحاجة إلى الرعاية أو الدعم بأسباب الحياة باسم حريتهم بالذات. من الأفضل لهم أن يموتوا جوعاً بدلاً من الخضوع لاستعباد "الحكومة الكبيرة". تلك هي التكلفة الحقيقية لقيم معادة الحكم"[30].

لو استطاع الأمريكيون أن ينظروا إلى الأمم الديمقراطية المتقدمة الأخرى، لاكتشفوا أن هذه الأمم قد تفوقت كثيراً في تحقيق قَدْر أكبر من المساواة والعدل، عن طريق الدعم والتنظيم الاجتماعيين، دون الإحساس بأي فقدان ذي شأن للحرية الشخصية. ومفهوم الحكم المختلف جداً هذا تطور وتوسع عبر تاريخ نضال تلك الأمم ضد الأنظمة الملكية، الأرستقراطية وحتى الدكتاتورية. فالشكوى من الضرائب، من البيروقراطية أو من سوء تنظيم الأعمال والتجارة، ليست احتكاراً أمريكياً. إن أصداءها العالية والصاخبة تتردد في كل بلد ديمقراطي. ولكنها لم تردع الشعوب التي لم تهاجر إلى ما وراء الأطلسي عن المبادرة ـ من خلال الاحتجاج، الصراع والمساومة المتبادلة ـ إلى تطوير أنظمة حكم خاضعة لآليات المراجعة، تجديد التفاوض والمسؤولية أمام الناس. ليست الديمقراطية وإشاعتها مثالين يخصان أمريكا وحدها ـ لقد كانتا أساس تاريخ أوربا. والصيغة الدستورية لنمط الحكم الأوربي إن هي إلا قصة متواصلة، عميقة الجذور في التاريخ متمتعة في كل أمة بأسطورتها وتقاليدها الخاصة المدعمتين بالكبرياء القومية. غير أن الديمقراطية في أوربا يُنظر إليها على أنها قابلة دائماً للاستكمال بجهود الشعب، وليست كاملة وغير قابلة لأي تغيير أو تعديل.

قبل يوم واحد من قيام جيمس ولسن بكيل المديح للدستور أمام حشد اجتمع في باحة مقر حاكم ولاية فيلادلفيا بوصفه أفضل أنماط الحكم التي سبق للعالم أن حصل عليها، نشرت جريدة المدينة المعروفة باسم إندبندنت غازيتير (الصحافي المستقل) مقالة من تأليف ساموبل برايان وكانت الأولى من مقالاته "المئوية" التي تكرر نشرها في عدد من جرائد ولايات أخرى. تحدث برايان في مقالته عن أن "الولايات المتحدة تتعرض للإذابة" في بوتقة إمبراطورية استبدادية خاضعة لسيطرة أرستقراطيين "ذوي أصول نبيلة". وباعتقاد برايان كانت العامة عرضة لخطر الخضوع لإرادة سلطة كلية الجبروت، بعيدة عن متناول الناس، سلطة من النوعية التي خاض الأمريكيون، منذ زمن غير بعيد، حرباً ضروساً للخلاص منها. وأحد المندوبين إلى اجتماع المصادقة في ولاية ماساتشوستس رأى الدستور ونمط الحكم الذي أسس له بوصفهما من صنع ساسة أرستقراطيين حريصين على حماية مصالحهم الطبقية الخاصة إذ قال إن: "هؤلاء المحامين، أرباب الثقافة والمال... الذين يدفعوننا، نحن الأميين، إلى ابتلاع الجريمة... (أما) هم فسوف يسارعون إلى التهام جميع الصغار مثل التنين العظيم (اللوياتان العملاق)؛ نعم، تماماً كما قام الحوت بابتلاع يونان"![31] يبدو أن تنبؤات هؤلاء الأجداد الأمريكيين قد تحققت.

إن الأمة التي هي أمريكا بدأت مع عزوف متزايد من جانب بعض المستوطنين عن التسليم بإملاءات الإمبراطورية البريطانية التي كانوا من مواطني أطرافها على نحو متزايد باطراد. وبسبب افتقار هؤلاء إلى جماعة ضغط قوية بين صفوف محامي لندن، فإن نقص تمثيلهم بدا لهم اتخاذاً للقرارات دون مشورة. في تلك الأيام كان الأمريكي الوحيد ذو

الشهرة العابرة لأوربا هو بنيامين فرانكلن. وفي السابع عشر من آذار/مارس 1783 وجه فرانكلن رسالة إلى صديقه القس شبلي قال فيها:

> بمباركة الرب ستصبح أمريكا بلداً عظيماً وسعيداً؛ أما إنجلترا فسوف تكون قد كسبت، إذا ما تحلت أخيراً بالحكمة، شيئاً أثمن وأكثر جوهرية من كل ما فقدته، بالنسبة إلى ازدهارها؛ وستظل أمة عظيمة تحظى بالاحترام. أما علتها الكبرى الآن فهي رواتبها وتعويضات المناصب العديدة والكبيرة. إن الجشع والطمع عاطفتان قويتان وتمارسان، كل على حدة، تأثيراً فعالاً على عقل الإنسان؛ أما حين تجتمعان، وقد تستهدفان الشيء ذاته، فإن عنفهما يكاد أن يكون متعذر المقاومة، وتقحمان الناس مباشرة في تكتلات ودعاوى مدمرة للحكم الصالح. لذا فإن استمرار هذه التعويضات الكبيرة يعني بقاء برلمانكم بحراً عاصفاً، ومجالسكم العامة مبتلية بالمصالح الخاصة. غير أن إلغاءها يتطلب قدراً كبيرة من الشجاعة والفضيلة العامتين؛ قدراً ربما أكبر مما يمكن توفره في أمة طال أمد إفسادها.

يشير غور فيدال في كتاب اختراع أمة إلى "أن فرانكلن أجاد هكذا في وصف الولايات المتحدة في 2003 من خلال وصفه لإنجلترا عام 1783"[32].

ما من أمة إلا ولها تاريخها الأسطوري مع حشد من الأساطير المحيطة والمغلِّفة لهويتها القومية. لعل اختبار أي أمة هو أسلوب تفاوضها

مع تراثها تكيفاً مع الأزمان المتغيرة والتصورات المتبدلة لأسلوب تحقيق حقوق، حريات إمكانيات الحكم من قبل الأفراد والمجتمع جماعياً. حين يكون الحكم أسير فصام التأليه والاحتقار المتزامنين، ويكون الحكم نفسه التعبير الأسمى للهوية القومية من ناحية ومصدراً دائماً للخوف بالنسبة إلى الفرد من الناحية المقابلة، فإن الأمة ليست متضاربة فقط ـ إنها دائمة التمزق ضد ذاتها. ولأي أمة كهذه أن تتعلم أشياء كثيرة من الآخرين بعيداً عن أن تكون قادرة على أن تشكل نموذجاً لكيفية امتلاك القدرة على بناء مجتمع ينعم بالمساواة، يتمتع بروح المسؤولية ويتحلى بالكفاءة في الأمكنة الأخرى.

بالنسبة إلى النُّقّاد السينمائيين ثمة شيء عتيق من جهة ومربك من جهة ثانية في نظرة فرانك كابرا إلى السياسة. ثمة صعوبة في الهروب من الاستنتاج القائل إن فلم السيد سميث يذهب إلى واشنطن رؤية عالقة في شِباك زمن "الجمهورية المتجمدة"ـ عنوان انقضاض دانييل لازار على ديانة أمريكا الأهلية. فالحلم الأمريكي دائب على التمخض عن مجتمع أكثر بُعْداً عن العدل مع فقر متنام متواصل التفشي حول أعداد متزايدة من جزر الثروة المحصنة والصاعدة المصاحبة لقدر متزايد من السلطة والنفوذ فيما يخص صنع القرار السياسي وممارسة الحكم والإدارة. وفي الوقت نفسه، تقوم آلية عمل قواعد الميثولوجيا الأمريكية بجعل حل كابرا أكثر، لا أقل، انتشاراً. تمثل جواب كابرا باستحضار بطل، مثالي بريء، لطرد المرابين من هيكل الديمقراطية تطهيراً له. ووجهة نظره ما لبثت أن فازت، على ما يبدو، بنوع من المصادقة الديمقراطية على أنها الطريقة الأمريكية في السياسة. تمثلت الجاذبية الأساسية بالنسبة إلى جمهور الناخبين، لكل من رؤساء

الجمهورية جيمي كارتر، رونالد ريغان، بل كلنتون، وجورج دبليو. بوش بكونهم خارجيين، مثاليين قادمين مما وراء واشنطن، غير ملطَّخين بأعمال واشنطن كما هي العادة. وبعد الانتخاب كانوا، جميعاً، كل منهم بطريقته الخاصة، قادرين على إتقان لعبة إلقاء اللوم على الساسة والسياسيين، على المأزق السياسي، أي المأزق الدستوري كما ينبغي أن يقال. وفي 2004 أقدم الخارجي المطلق على جعل خدعة كابرا منبره السياسي، وبادر مواطنو كاليفورنيا إلى انتخاب آرنولد شفارتزنجر حاكماً لولايتهم. لم يُخْفِ شفارتزنجر وأنصاره طموحاتهم الرئاسية. من شأن مناقشة تفصيل نوع الإيمان الدستوري بالديمقراطية الذي يضفيه على أمريكا بوصفه حكماً للأمة أن يكون مستحيلاً. غير أن تعديل الدستور لتمكين ممثل وُلد في الخارج من التطلع إلى أن يكون الخارجي أو الغريب الجديد الذي يجبر واشنطن على الارتقاء إلى مستوى مُثُلها الأسطورية كان الأمر الأول الذي عكف المعلقون السياسيون على مناقشته، حتى قبل انتخاب شفارتزنجر حاكماً للولاية. مازال احتمال ذهاب آرني إلى واشنطن وارداً!